عنوان البرنامج: مدخل لدراسة التصوف
الوحدة الثالثة: أصول التقويم الداخلي للتصوف
الدرس الرابع: أنواع غلط المترسمين بالتصوف
اسم المحاضر: الدكتور عبد الصمد غازي

أنواع غلط المترسمين بالتصوف

يمكن حصر أنواع الغلط التي وقع فيها المترسمون بالتصوف كما يلي:

1. **الغلط في الحرية والعبودية:** وأهله توهموا أن الحرية درجة أسمى من العبودية، فهي علامة الوصول إلى الله لأن صلة التعبد بين الخلق والحق قيد؛ والاتصال بالله حرية تغني عن العبودية، وأهل هذه الدعوى هم الواصلون إلى سقر، والمتحللون من أحكام الشريعة.[1]

2. **الغلط في الأنس والبسط:** توهم أصحابه قربا من الحق، استباحوا به خرق آداب الشرع وحدوده، «وقد غلطوا في ذلك وهلكوا؛ لأن الآداب والأحوال والمقامات خلع من الله تعالى على عباده وكرامة لهم، وهم مستوجبون الزيادة، إذا قصدوا في قصودهم؛ فمتى ما تركهم وخلاهم عن توفيقه وعنايته بهم، حتى جاوزوا الحدود، وخالفوا ما أمروا به؛ قد نكصوا على أعقابهم، (...) كما حكي عن ذي النون المصري[2] -رحمه الله-، أنه قال: ينبغي للعارف أن لا يُطفئ نورُ مَعرفتِه نورَ وَرَعِه، ولا يَعتقدَ باطنا من العلم يَنقُضُ عليه ظاهرا من الحكم، ولا تَحمِلَه كثرةُ الكرامة من الله -تعالى- على هتك أستار محارم الله تعالى».[3]

3. **الغلط في عين الجمع:** وهو دعوى التحلل من الشرع وإشاعة الجبرية السلوكية التي تهدم أسس التكليف الشرعي ودعائمه، وتنسف مقومات المسؤولية الدينية؛ «فلم يضيفوا إلى الخلق ما أضاف

1. اللمع، للسراج الطوسي، ص 531-532.
2. ثوبان بن إبراهيم الاخميمي المصري، أبو الفيض، أحد الزهاد العباد المشهورين. من أهل مصر، نوبي الأصل من الموالي. كانت له فصاحة وحكمة وشعر، وهو أول من تكلم بمصر في (ترتيب الأحوال ومقامات أهل الولاية) فأنكر عليه عبد الله بن عبد الحكم. واتهمه المتوكل العباسي بالزندقة، فاستحضره إليه وسمع كلامه. ثم أطلقه، فعاد إلى مصر. وتوفي بجيزتها سنة 245 هـ. الأعلام 102/2. حلية الأولياء، 331/9.
3. اللمع، ص 551.

إليهم، ولم يصفوا أنفسهم بالحركة فيما تحركوا به، وظنوا أن ذلك منهم احتراز؛ (...) فأداهم ذلك إلى الخروج من الملة، وترك حدود الشريعة؛ لقولهم إنهم مجبرون على حركاتهم حتى أسقطوا اللائمة عن أنفسهم عند مجاوزة الحدود، ومخالفة الاتباع. (...) وإنما غلط هؤلاء لقلة معرفتهم بالأصول والفروع؛ فلم يفرقوا بين الأصل والفرع، ولم يعرفوا الجمع والتفرقة؛ فأضافوا إلى الأصل ما هو مضاف إلى الفرع، وأضافوا إلى الجمع ما هو مضاف إلى التفرقة؛ فلم يحسنوا وضع الأشياء في مواضعها، فهلكوا».[4]

4. **الغلط في الإخلاص**: ودعواهم تقوم على سلب هذا الركن مضمونه الحقيقي المرتبط بإخلاص العبودية لله عز وجل؛ ليصير مرتبطا بالخلق، وذلك «أن الإخلاص لا يصح للعبد حتى يخرج عن رؤية الخلق، ولا يوافقهم في جميع ما يريد أن يعمله، كان حقا ذلك أو باطلا».[5]

5. **الغلط في النبوة والولاية**: وأهله أساؤوا تفسير قصة النبي موسى والخضر الواردة في القرآن الكريم مدعين تفضيل الولاية على النبوة؛ توهما منهم أن علم الخضر اللدني المباشر يفوق علم النبي الموحى إليه بواسطة، وقد رد عليهم الطوسي قائلا: غلطتم في ذلك لأن الأنبياء عليهم السلام هذا حالهم على الدوام، يعني الإلهام والمناجاة، والتلقف من الله عز وجل بلا واسطة، والأولياء وقتا دون وقت. وللأنبياء عليهم السلام الرسالة والنبوة، ووحي بنزول جبريل عليه السلام وليس للأولياء ذلك، (...) والولاية والصديقية منورة بأنوار النبوة؛ فلا تلحق بها أبدا؛ فكيف تفضل عليها؟!

أضف إلى ذلك أن الولي ينال من الكرامة بفضل حسن اتباعه لنبيه صلى الله عليه وسلم، فكيف يجوز تفضيل التابع على المتبوع، أو المقتدي على المقتدى به؟!.[6]

6. **غلط الحلولية**: وهم قوم جهلوا أوصاف الربوبية فخلعوا عليها أوصاف البشرية في خلط شنيع وخبط خطير يهدم أصول الاعتقاد، «والذي غلط في الحلول، غلط لأنه لم يحسن أن يميز بين أوصاف الحق وبين أوصاف الخلق؛ لأن الله تعالى لا يحل في القلوب، وإنما يحل في القلوب الإيمان به والتصديق له، والتوحيد والمعرفة، وهذه أوصاف مصنوعاته، من جهة صنع الله بهم؛ لا هو بذاته أو بصفاته، يحل فيهم». ومن قال بهذه الأغاليط و«صح عنه شيء من هذه المقالات؛ فهو ضال بإجماع الأمة، كافر يلزمه الكفر فيما أشار إليه».[7]

7. **الغلط في الفناء**: وهو مسلك دقيق وخيط رفيع بين دعوى الحلول وحقيقة العبودية المحضة،

4. اللمع، للسراج الطوسي، ص 549.
5. نفسه، ص 533.
6. اللمع، ص 535-536-537.
7. نفسه، ص 541-542.

لا مجال فيها للخلط بين تنزيه الحق، ومحدودية الخلق، فالفناء له تعلق بالفهم الصحيح لمعنى الإرادة، فالمريد عندما يعيش حقيقة الفناء بـ«خروجه من إرادته، ودخوله في إرادة الحق»، يتحقق بـ«منزل من منازل أهل التوحيد»[8] والتنزيه وليس الحلول.

وقد تتبع الطوسي أنواع الأغلاط والأوهام التي وقع فيها المترسمون المدعون لطريق التصوف، مزيلا للشبه ورافعا للإبهام، واضعا بذلك فيصل التفرقة بين الحق والباطل في السلوك، متشددا في أحكامه عندما يتعلق الأمر بالأصول، ومصححا ومقوما عندما تكون المسائل أدخل في الفروع.

كما تنبه الطوسي إلى معلم أساسي بخصوص النقد والتقويم وهو النظر إلى سير الرجال وسلوكهم، وعدم التسرع في إطلاق الأحكام قياسا على الأشباه والنظائر في بعض مظاهر الاختيارات السلوكية التي كان لأصحابها المتحققين مقاصد ونيات في إعمالها، فقد اعتقدت طائفة «أن التصوف هو السماع والرقص واتخاذ الدعوات، (...) على نحو ما رأوا من بعض الصادقين، أو بلغهم ذلك عن المتحققين، وقد غلطوا في ذلك؛ لأن كل قلب ملوث بحب الدنيا، (...) فسماعه ووُجُودُه معلول، وحركته وقيامه تكلف».[9]

لقد وضع الطوسي وغيره من المتحققين من الصوفية موازين النقد والتقويم لمسار السلوك الروحي في الإسلام دون إفراط أو تفريط، أو سقوط في ثنائيات تصنيفية تعتمد معايير ذاتية في التقويم كالمدح أو القدح تارة، أو معايير زمنية التقويم من مثل فضل السابق على اللاحق أو المتقدم على المتأخر، وهي معايير عقيمة وتبقى بعيدة عن رسم مقومات العلم وبيان أصوله ومنهاجه ووجوه الانحراف والغلط في تطبيقه.

والنقاد من غير الصوفية لم يلتفتوا إلى هذه الجهود النظرية والعملية للرواد من علماء التصوف المؤسسين في زمن تدوين العلوم والمعارف، بل اعتمدوا ملاحظهم وتصويباتهم وتم توظيفها في مسارات أخر أضرت بسير الفكر الإسلامي ككل، وفي موطن من مواطنه المحددة للهوية، والمتعلقة بالسلوك والقيم والأخلاق، إذ تحول النقد من مجال التخطئة والتصويب العلميين إلى الفتوى بالتكفير والمحاكمة العقدية، مشكلا بذلك عائقا للاختلاف ودينامية تطور العلوم والأفكار، وبقيت الساحة المعرفية عبارة عن ملاسنات ومعارك وردود أفعال من هذا الفريق أو ذاك ضاعت معها الحقائق المعرفية والقيم السلوكية، وأصبح معها النقد مرتبطا بتتبع السقطات التي نبه إليها الأوائل، وتصيد عورات البعض دون تمييز بين المتحققين والمترسمين الغالطين، ودون احتراز مما دس في كتب القوم من دجل وتخريف.

8. نفسه، ص 552.
9. اللمع، ص 530.